

Distr.: General
30 January 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات
دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

اجتماع المائدة المستديرة الأول للأونكتاد الثالث عشر - التصدي لمخاطر الكساد العالمي: نحو سياسات اقتصاد كلي وإصلاحات هيكلية شاملة وداعمة

مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد

أولاً - التحديات الراهنة في الاقتصاد العالمي: الحاجة إلى تشخيص صحيح

١- بعد أكثر من ثلاث سنوات من اندلاع الأزمة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لم يتم التغلب على ما ترتب عليها من تبعات. ولذلك يتعين تشخيص أسباب هذه الأزمة ودينامياتها تشخيصاً صحيحاً لكلي يتسنى تحديد استجابة فعالة على صعيد السياسة العامة للتصدي لآثارها. فقد نجمت الأزمة عن إسراف وشطط في العمليات المالية لا في المالية العامة. وتتطلب معالجة الأزمة ومنع تزايد انتشارها انتهاج سياسات اقتصاد كلي توسعية، كما تتطلب تشدداً في التنظيم المالي. أما سياسة خفض النفقات العامة فلن تؤدي إلى درء خطر حدوث كساد عالمي جديد.

٢- وتكمن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات المتقدمة حالياً في نقص الطلب المحلي. فتزايد الطلب المحلي هو وحده القادر على حفز النمو. ولا يمكن لعملية ضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة أن تنجح إلا بتحقيق نمو أسرع. أما سياسة التشدد المالي فسوف تزيد الأمور سوءاً. وعندما يُصاب الاستهلاك والاستثمار الخاصان بالركود، مثلما

حدث خلال السنوات الثلاث الماضية، يجب على الحكومات أن تنتهج سياسات نقدية ومالية وسياسات دخل توسعية من أجل دعم انتعاش الطلب.

٣- وقد أكد الأونكتاد دائماً أن الأزمة ناجمة عن اختلالات في أداء النشاط المالي لا في أداء المالية العامة. فالأنشطة المالية غير الخاضعة لضوابط تنظيمية والقائمة على الاستدانة إلى حد بعيد قد أدت إلى تشويه الأسعار النسبية والمكافآت والحوافز. وقد أسفرت عن حدوث دورات انتعاش وكساد غير مسبوقه أثرت في صميم الاقتصادات المتقدمة وامتدت آثارها إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. أما الاستهلاك الخاص المتزايد فقد تم تمويله على نحو متزايد أيضاً عن طريق الاستدانة. وبالنظر إلى عدم ارتفاع الأجور الحقيقية مع ارتفاع الإنتاجية، فإن نمو الدخل الأولي ما كان ليستطيع وحده أن يدعم الاستهلاك الخاص. وأدت التدفقات الرأسمالية المتقلبة إلى تفاقم عدد من المشاكل في الجانب "الحقيقي" من الاقتصاد، بما في ذلك القدرة التنافسية المتدهورة لبعض البلدان الرئيسية التي تسجل عجزاً في الحساب الجاري، وتزايد تركّز المداخيل الذي حدث في العديد من البلدان منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي. وقد تفاعلت هذه العوامل الطويلة الأجل مع حالة النشاط المالي المفرط مما أدى إلى تزايد الاختلالات الوطنية والدولية، فضلاً عن تزايد المديونية المفرطة.

٤- وقد أثرت تداعيات الأزمة تأثيراً سلبياً في حسابات المالية العامة. حيث أدى التباطؤ الهائل للنمو إلى خفض الإيرادات العامة، بينما زاد الإنفاق الحكومي الذي حفّزته خطط الإنقاذ المصرفي وبرامج التحفيز والتحويلات المالية المتصلة بحالة الكساد. وبالتالي فإن حالات العجز المرتفع في المالية العامة وتزايد الدين العام كانت نتيجة وليس سبباً للأزمة. كما أن الأزمة المالية قد ألقت أعباءً على ميزانيات الشركات والأسر والمصارف والحكومات بلغت حدوداً خطيرة، مما أفضى إلى زيادة تفويض انتعاش الطلب الاستثماري والاستهلاك الأسري.

٥- وثمة حاجة للأخذ بنهج شامل للتصدي للأزمة. ويجب اعتماد سياسات اقتصاد كلي توسعية من أجل استعادة الطلب والعمالة والنمو. ويجب أن تتناول الإصلاحات الهيكلية الأسباب الجذرية للأزمة وأن تجعل النظم المالية الوطنية والدولية في خدمة الاقتصاد "الحقيقي". وثمة حاجة لإشراك العمال على نحو مناسب في الاستفادة من عوائد التقدم الاقتصادي وذلك من أجل الحد من التفاوتات في الدخل وكذلك لدعم الانتعاش الاقتصادي.

ثانياً- الخيارات على صعيد سياسة الاقتصاد الكلي: إلى أين تتجه؟

٦- إن أخطر تهديد للاقتصاد العالمي يكمن حالياً في حالة الكساد الاقتصادي التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة. وقد تؤدي هذه الحالة إلى حدوث اضطراب مالي رئيسي جديد. وهذه المخاطر ناشئة إلى حد بعيد عن السياسات المنتهجة، فهي ناجمة عن تزامن اعتماد تدابير تشدد في السياسة المالية مع كبح للأجور في عدة اقتصادات رئيسية. وتسعى هذه السياسات لتحقيق أهداف متباينة، فهي تحاول خفض مستوى الدين العام واستعادة

القدرة على الحصول على الائتمانات، من جهة، وتحسين القدرة التنافسية وتوسيع الصادرات، من جهة ثانية. وليس في مقدور البلدان جميعها أن تُحسن قدرتها التنافسية الخارجية في الوقت نفسه. فعندما تقوم بلدان عديدة في الوقت نفسه بخفض تكاليف العمل من أجل اكتساب القدرة التنافسية، فإن ذلك يؤدي على الأرجح إلى انخفاض مترام أيضاً في الطلب المحلي بدلاً من أن يؤدي إلى زيادة قوية في الصادرات ونمو في الدخل. وإذا كانت تخفيضات الإنفاق تؤثر في المرتبات العامة وفي العمالة، وكذلك في الإنفاق على خدمات الرفاه والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، مثلما يبدو عليه الحال الآن، فإن مستويات انخفاض النمو ستكون مرتفعة بصفة خاصة. كما أن لهذه التخفيضات في النفقات العامة آثاراً ارتدادية على توزيع الثروة والدخل. فهي تُقلص أساساً الدخل المتاح لمجموعات الدخل الأدنى، أي المجموعات الأكثر ميلاً للاستهلاك. وحتى إذا كان في مقدور بعض البلدان النامية الكبيرة أن تحافظ على نمو سريع، فإن هذه البلدان ليست كبيرة إلى حد يكفي للتعويض عن انخفاض الطلب في معظم الاقتصادات المتقدمة.

٧- ثم إن انتهاج استراتيجية لضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة تكون قابلة للتنفيذ يتطلب أن يتخطى نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية تكاليف خدمة الديون التي تتوقف بدورها على أسعار الفائدة كما تتوقف، في حالة الديون المقومة بعملات أجنبية، على أسعار الصرف. وهذه عملية تستغرق وقتاً. فمحاولة تسريع عملية ضبط وتصحيح أوضاع المالية العامة باعتماد تدابير تكيف انكماشية في مجال المالية العامة هي عموماً محاولة فاشلة بذاتها.

٨- كما أن الأونكتاد قد دعا مراراً وتكراراً إلى الجمع بين سياسات اقتصاد كلي توسعية وسياسات عمالة وتوزيع نشطة. وهذا الجمع هو وحده الذي يمكن أن يولد الطلب العالمي اللازم لتحقيق مكاسب مستمرة من حيث الاستثمار والإنتاجية. وبالتالي فإن توزيع الدخل توزيعاً أكثر تكافؤاً يمثل عاملاً هاماً لا لأسباب اجتماعية وسياسية فحسب، بل لأسباب اقتصادية أيضاً.

٩- وكثيراً ما يكون حيز السياسات المطلوب لتحسين التحويلات الاجتماعية وتوزيع الدخل - وبالتالي لتحسين الأداء الاقتصادي - أوسع بكثير مما هو مفترض عادةً. وبصفة خاصة، يكون مستوى وتكوين إيرادات المالية العامة ونفقاتها نتيجة لخيارات السياسة العامة. والحافز الضريبي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة العجز الجاري. فالبلد الذي يُخفّض الضرائب المفروضة على المداخل المرتفعة، على سبيل المثال، يستطيع أن يُعيد فرض هذه الضرائب واستخدام إيراداتها لتمويل المدفوعات لصالح الفقراء والاستثمار في الهياكل الأساسية. ثم إن الآثار المضاعفة لهذه النفقات تكون أعلى من التخفيضات الضريبية الممنوحة للأسر المعيشية المرتفعة الدخل.

١٠- كما ينبغي الوفاء بالتزامات تقديم المعونة لصالح البلدان المنخفضة الدخل لا لأسباب اجتماعية وسياسية وأخلاقية فحسب، بل أيضاً لأن هذا يشكل عاملاً إيجابياً بالنسبة للاقتصاد

العالمي، بما في ذلك اقتصادات البلدان المانحة. كما أن دعم الطلب المحلي والإقليمي ينبغي أن يحتل مكانة بارزة على جدول أعمال البلدان النامية، لأنه يبدو أن استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات تمثل استراتيجية إنمائية يُعتبر انتهاجها أكثر صعوبة ضمن الإطار الاقتصادي العالمي الجديد. وهذا يرجع إلى أن العديد من الاقتصادات المتقدمة الكبرى يُرحح أن تشهد معدلات نمو اقتصادي منخفضة لعدة سنوات. ونتيجة لذلك، فإن الطلب في تلك الأسواق التي ما برحت تشكل الوجهات الرئيسية للصادرات من العديد من البلدان النامية سيظل أدنى بكثير من المستوى الذي كان سائداً قبل اندلاع الأزمة.

ثالثاً - الروابط بين السياسات القصيرة والبعيدة المدى

١١ - إن ردود الفعل على الأزمة تتناول بالضرورة قضايا قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. وينبغي لوضعي السياسات العامة ألا يسعوا إلى تذليل الصعوبات الحالية فحسب، بل إن عليهم أيضاً أن يعملوا على منع ظهورها من جديد. إلا أن لمعظم ردود الأفعال القصيرة الأجل إزاء الأزمة تبعات فعلية طويلة الأجل، حتى وإن كانت لا تشكل دائماً جزءاً من استراتيجية صريحة طويلة الأجل. ومن ذلك مثلاً أن الطريقة التي تُعالج بها أزمة مصرفية (من خلال عمليات إنقاذ ممولّة تمويلًا عاماً، وحسائر يتكبدها الدائنون من القطاع الخاص أو من خلال التأميم التام المباشر) تؤدي إلى تغيير طبيعة النظام المصرفي وعملياته في المستقبل. وبالمثل فإن الاستجابة لضائقة الديون السيادية يمكن أن تؤدي إما إلى تعزيز الحيز المتاح للتدابير المالية العامة ودور الدولة في الخروج من ضائقة الدين، أو إلى خفض الإنفاق العام وتفكيك دولة الرفاه.

١٢ - ويقترح بعض المنظمات الدولية الجمع بين سياسات تكيف قصيرة الأجل وإصلاحات هيكلية "مواتية للنمو" تعوّض عن التأثير الانكماشى للسياسات الأولى. ولكن هذا التقسيم للعمل بين التدابير القصيرة الأجل والتدابير الطويلة الأجل لن يُحقق النتائج المتوقعة، خصوصاً إذا كان بعض الإصلاحات الهيكلية المقترحة يتزع إلى زيادة تقليص الطلب المحلي من خلال خفض الخدمات العامة وزيادة "مرونة" أسواق العمل بطرق تؤدي إلى تقليص دخل العمال. والواقع أن تحقيق الانتعاش الضروري في الطلب المحلي في البلدان المنكوبة بالأزمة يتطلب سياسات هيكلية وكذلك سياسات قصيرة الأجل تُركّز على تحقيق هذا الهدف؛ وهذا يتطلب دعماً مالياً نشطاً، حسب ما ذكر آنفاً، إلى جانب تدابير طويلة الأجل يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل.

١٣ - ومن شأن الإصلاحات التي اقترحها الأونكتاد - وهي تشمل، في ما تشمله، وضع ترتيبات مؤسسية للتفاوض الجماعي، وتعيين حدود دنيا قانونية للأجور مع تعديلها بصورة منتظمة، ومخططات للتوظيف والتحويلات - أن تُفضي إلى تحسّن في توزيع الدخل. كما أن من شأنها أن تكفل، بصفة خاصة، أن ترتفع مستويات دخل الأجور الحقيقية مع ارتفاع

متوسط نمو الإنتاجية. وفي العديد من البلدان النامية، حيث يوجد قطاع حديث جنباً إلى جنب مع قطاع تقليدي يُعاني من الركود وتدني مستوى الإنتاجية وأوضاع عمالة متقلبة، يلزم انتهاج سياسات مُحددة لتعزيز الإنتاجية ونمو الدخل لا في القطاعات الحديثة فحسب وإنما في القطاعات التقليدية أيضاً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدماج القطاعات الأخيرة إدماجاً أوثق في سلاسل الإمداد المحلية، وزيادة الأسعار المدفوعة للمنتجين الزراعيين، وتحسين فرص حصول مشاريع الأعمال الصغيرة على التمويل، واستخدام الإيرادات الضريبية المتأتية من القطاع الحديث لتمويل سياسات إعادة التوزيع الاجتماعية.

١٤- ومن شأن إصلاح النظام المالي أن يتصدى لسبب آخر من الأسباب الأساسية للأزمة. فمن الضروري إعادة تنظيم النظام المالي، لا القطاع المصرفي التقليدي فحسب وإنما أيضاً النظام "المصرفي الموازي" غير الشفاف وغير المُرسل إلى حد كافٍ. ووجود نظام مصرفي يعمل بشكل سليم لا يتطلب تحسين التنظيم من حيث نسب رأس المال وقواعد التحوط فحسب، بل إنه يتطلب أيضاً عملية إعادة هيكلة لكي يكون في خدمة الاقتصاد الحقيقي. وهذا قد يقتضي الفصل بين مصارف الاستثمار والمصارف التجارية وإسناد دور أكبر للمصارف التعاونية والمصارف الإنمائية العامة.

١٥- وتُناقش الفروع التالية من هذه المذكرة الإصلاحات المالية الهيكلية الأخرى، مثل إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي وأسواق السلع الأساسية "المؤمّولة" على نحو متزايد، وهي إصلاحات تتجاوز المستوى الوطني.

رابعاً- معالجة تشوّهات البنية المالية الدولية

١٦- أظهرت الأزمة أيضاً أن النظام النقدي والمالي الدولي لا يرقى إلى مستوى رسالته الأصلية. فقد كان الهدف من هذا النظام، وفقاً لاتفاقات بريتون وودز، أن يؤدي إلى إدارة المدفوعات الدولية إدارة سلسة، وتجنب الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري، وإدخال التعديلات الضرورية بحد أدنى من التكاليف من حيث النشاط الاقتصادي والرفاه. والواقع أن النظام النقدي والمالي الدولي لم ينجح في الحد من الاختلالات العالمية، وفي تجنب حركات رأس المال المُزعزعة للاستقرار، وتصميم نظام أسعار صرف يكفل أن تكون أسعار الصرف مستقرة على نحو معقول عند مستويات تعكس العوامل الاقتصادية الأساسية. ويُضاف إلى ذلك أن المشروطة التي تنطوي عليها المساعدة المالية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية قد أدت في أحيان كثيرة إلى تزايد حدة الانكماش الاقتصادي في البلدان المنكوبة بالأزمة.

١٧- والواقع أن النظام النقدي والمالي الدولي لم يتمكن من التحكم بحركات رأس المال القصيرة الأجل المسيرة للتقلبات الدورية التي أصبحت تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي. وكثيراً ما أدت التدفقات الرأسمالية الكبيرة الواردة المتبوعة باتجاهات معاكسة مفاجئة إلى مغالاة في قيمة العملات وإلى حدوث أزمات مالية، وبخاصة في

الاقتصادات السوقية الناشئة. وللتخلص من هذه الآثار المعاكسة، اعتمدت بلدان عديدة ضوابط على رأس المال تجزئها مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، أو أنها راکمت احتياطات من العملات الأجنبية. وقد شكّلت تلك الاحتياطات نوعاً من "التأمين الذاتي" يمكن الاعتماد عليه عند الضرورة، حيث يتيح لهذه البلدان فرص الحصول بسرعة على الائتمانات دون أن تضطر لقبول شروط سياساتية غير مرغوب فيها. إلا أن إجراء عملية إصلاح كبير لصندوق النقد الدولي، أو إنشاء كيان جديد، لكي تكون هناك مؤسسة دولية تكون بمثابة المقرض الأخير هو أمر قد يشكل رداً أفضل على أوجه القصور التي تعترى النظام النقدي والمالي الدولي الحالي.

١٨- وعلاوة على ذلك، فإن المضاربة الواسعة الانتشار على العملات وما يترتب على ذلك من عدم تواؤم في أسعار الصرف تستدعي إرساء بنية مالية دولية جديدة تدعم تحرك أسعار الصرف وفقاً لعوامل الاقتصاد الأساسية. وقد قدم الأونكتاد مؤخراً اقتراحاً في هذا الصدد (تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١١). وبالإضافة إلى هذه التدابير المتعددة الأطراف، قد ترغب البلدان النامية في توسيع حيز السياسات المتاحة لها من خلال وضع استراتيجيات للتعاون الوطني والإقليمي تمكّنها من الحد من تعرضها للصدمات المالية الخارجية وتعزيز فعالية أدائها السياساتية المحلية والإقليمية.

خامساً - مستويات أسعار السلع الأساسية وتقلُّبها

١٩- أثرت أنشطة القطاع المالي أيضاً في مستوى أسعار السلع الأساسية وتقلُّبها. وقد تُوقشت تطورات أسعار السلع الأساسية عادة من حيث التغيرات في العلاقات الأساسية بين العرض والطلب. والواقع أن التغيرات في اتجاهات أسعار السلع الأساسية على مدى العقد الماضي قد تزامنت في بعض الحالات مع حدوث تحولات كبيرة وموثقة إلى حد كبير في عوامل السوق الأساسية. إلا أن بحوث الأونكتاد وعدد من الدراسات والتحليلات الأكاديمية التي أُجريت مؤخراً تؤيد الرأي القائل بأن تزايد مشاركة المستثمرين الماليين ونظرهم إلى السلع الأساسية باعتبارها أصولاً مالية قد أدّى إلى تغيير عمل أسواق السلع الأساسية تغييراً أساسياً. ذلك أن "سلوك القطيع" الواسع الانتشار الذي يسلكه المستثمرون الماليون يؤدي إلى ترابط كبير بين عوائد الاستثمار في السلع الأساسية وعوائد الاستثمار في فئات أخرى من الأصول. وهو يدل على أن عملية الأمولة قد أصبحت تشكل سمة عادية من سمات أسواق السلع الأساسية.

٢٠- وإن كون بعض البلدان قد شددت سياساتها النقدية كرد فعل على ضغوط الأسعار الناشئة عن حالات ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي قد تمثل "فقاعات مضاربة" يدل على جانب مُقلقٍ من جوانب عملية الأمولة لم يُعط حتى الآن ما يستحقه من أهمية، وهو ما تنطوي

عليه الأمولة من إمكانات إلحاق أضرار إضافية بالاقتصاد الحقيقي نتيجة لإرسال إشارات خاطئة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي.

٢١- ومن أجل تحسين أداء أسواق السلع الأساسية، ثمة حاجة لزيادة الشفافية في أسواق الأصول المادية وأسواق المشتقات، كما أن ثمة حاجة لتنظيم أشد لنشاط المستثمرين الماليين يكون منسّقاً دولياً - بسبل منها مثلاً فرض حدود للأوضاع الاستثمارية في أسواق المال أو فرض ضريبة على المعاملات. وعلاوة على ذلك، يمكن تفويض سلطات مراقبة الأسواق بالتدخل المباشر من حين إلى آخر في تعاملات البورصات من خلال شراء أو بيع عقود المشتقات بغية درء خطر انهيار الأسعار أو إزالة "فقاعات" الأسعار. ويمكن اعتبار هذا التدخل تديراً يُلجأ إليه كمالأذ أخير للتصدي لخطر حدوث فقاعات مضاربة إذا لم تكن هناك إصلاحات تهدف إلى زيادة شفافية الأسواق وتشديد الضوابط التنظيمية للأسواق، أو إذا ثبت أن تلك الإصلاحات غير فعالة.

سادساً - الاستنتاجات

٢٢- يمثل تنسيق السياسات على صعيد متعدد الأطراف أداة قوية. إلا أن هذه السياسات المنسقة يمكن أن تؤدي، تبعاً للاتجاه الذي تتخذه، إما إلى دعم الانتعاش الاقتصادي أو إلى خطر دفع الاقتصاد العالمي نحو حالة كساد جديد. ويبدو أن وضع السياسات الراهن يسير في هذا الاتجاه الأخير. فباتت سياسات تشدد مالي متزامنة، تتسبب البلدان في هبوب "رياح معاكسة" في وجه بعضها البعض، ذلك لأن البلدان لا تستطيع جميعها أن تعوّض في الوقت نفسه عن تقليص الطلب المحلي من خلال صافي الصادرات. وبالتالي فإنه رغم أهمية تنسيق السياسات، لا بد أن تكون السياسات دائمة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الاقتصادات التي تحقق فائضاً كبيراً في الحساب الجاري ولكن نموها لا يرقى إلى مستوى إمكاناتها، مثل ألمانيا واليابان.

٢٣- ويجب أن تسير سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الإصلاح الهيكلي في الاتجاه نفسه. فمن غير الواقعي توقع الحصول على فوائد من خلال الإصلاحات الهيكلية للتعويض عن الآثار السلبية لسياسات الاقتصاد الكلي الانكماشية. بل يجب أن يعالج كلا النوعين من السياسات الأسباب الجذرية للأزمة وأن يتجنبنا خطر حدوث اتجاه تنازلي للطلب يؤثر في النمو والإيرادات (العامة والخاصة) ويؤدي إلى تدهور ملاءة الحكومات والمصارف.

٢٤- وتحتاج السياسات الوطنية إلى إطار دولي داعم يقلل إلى أدنى حد من التعرض للمؤثرات الخارجية ويحتوي القوى المزعزعة للاستقرار. كما ينبغي لهذه السياسات أن تُتيح فرص الوصول الضروري إلى الأسواق والموارد المالية بطريقة تُوسّع، بدلاً من أن تُقلص، حيز السياسات وتكفل التحكم الوطني بزمام الاستراتيجيات والعمليات الإنمائية.

٢٥ - ويتطلب التصدي لمخاطر حدوث كساد عالمي آخر اتخاذ إجراءات شاملة ومُنسقة على هذه الجبهات جميعها: (أ) تحوُّل متزامن نحو سياسات توسعية في البلدان الرئيسية؛ و(ب) إصلاحات هيكلية مُتوافقة مع أوضاع اقتصاد كلي مواتية للنمو؛ و(ج) نظام مالي دولي داعم للبلدان ذات السيادة في تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تختارها.